الأراء الواردة في الصفحة تعبر عن وحهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وحهة نظر الحريدة

نقياشات فكرية وسياسية مع السدكتبور فياضك الجلبي

عن احداث العراق التاريخية ودور الراحل كامل الجادرجي في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية

الجادرجي هنو المنورق الفعلي للجلبي ولينسا حكم البعث المقبنور في العنزاف

(الحلقة الثامنة)



كاظم حبيب

كرس الدكتور فاضل الجلبي خلال سنوات الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨ عدة مقالات ومحاضرات وجه في بعضها النقد الشديد لسياسات ومواقف الأستاذ كامل الجادرجي من جهة، ووجه في بعضها الآخر النقد الشخصي الجارح لما اعتبره عيباً في سلوك وخصائص الراحل من جهة أخرى. فهل كانت الرؤية الموضوعية والحصافة السياسية والأنصاف دليل الزميل الدكتور الجلبي أم كـان قـد تــرك كل ذلك خلفه أو علــى قارعة الطريق؟ هذا ما حاولت تبيانه في الحُلقات السابقة وما سأتطرق إليه في الأخيرة في هذه السلسلة.

ولد في عام ١٨٩٧ ورحل عن عالمنا في عام ١٩٦٨ إثر نوبة قلبية لم تمهله طويلاً. بدأ عمله السياسي في عام ١٩٢٠ حين شارك في ثورة العشرين مع والده رفعت الجادرجي. نفيا على إثر ذلك إلى اسطنبول من قبل سلطات الاحتلال البريطانية، ثم عاداً إلى الوطن. أصبح الجادرجي الابن وكيلاً لوزارة المالية في عام ، ١٩٢٦ استغرق نضاله السياسي طيلة الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٦٨، أي ما يقرب من نصف قرن في بلد كانت ولا تزال السياسة تشكل واحدة من أعقد وأصعب مجالات العمل في لم يجد الدكتور فاضل الجلبي لهذا

عاش الجادرجي ٧١ عاماً وغادرنا مبكراً.

المحامي المتميز والسياسي البارز أي فضيلة مّن الفضائل، ولكنه نسّب إليه كلّ السمات السلبية والسيئة التي يمكن أن يتميز بها سياسي عراقي من أمثال نوري لعراق الملکي، بل حتى في عراق ما بعد ثورة تموز ,١٩٥٨ لقد ساوى بطريقة ما بين الجلاد والضحية في السمات

يصعب على الإنسان بل يستحيل عليه

أن يتصور قبول قوى المعارضة العراقية أن تتعامل بكل ذلك الاحترام والتقدير مع الأستاذ الجادرجي وهـو يحمل معه كل تلك السمات السلبية والسيئة التي ألبسها له الدكتور الجلبي عنوة. كماً يصعب تصور أن تُقبلُ تلكُ المجموعة الكبيرة من المثقفين العراقيين الواعين والمحنكين سياسياً أن تعمل في حيزب سياسي وطني وديمقراطي يقوده الأستّاذ الجادرجي وهو يحمل تلك السمات السلبية وذلك الاستبداد الخارق للعادة! لا اشك في صواب من يقول لي أن ليس هناك إنسان كامل في صفات الإيجابية والجيدة بمن فيهم الأستاذ كامل الجادرجي، أو أن يقول لي أن به بعض السلبيات إلى جانب جوانبه الإيجابية والجيدة، ولكن يستحيل على قبول رأى شخص ما، كالدكتور فاضل الجلبي، حينً يقول لي أو لغيري بأِن كل شيء في كامل الحادرجي كان سيئاً ومثيراً للشبهات. لنتذكر هنا معا تلك الحكمة الشعبية النابتة والسليمة التي تقول: "حدث العاقل بما لا يعقل فإن صدق فلا عقل له". فهل يريدنا الدكتور فاضل الجلبي أن نكون عديمي العقل أو مجانين نقبلّ بكل ما كتبه عِنَّ الأستاذ الراحل، الذي لم يعد موجوداً بيننا ولم يعد في مقدوره الرد عليه؟ والغريب في هذا الأمر هو أن السيد الجلبي وجد في العهد الملكي وفي شخصيات وسياسات العهد الملكى ما يمكن مدحه، ولكنه لم يجد في المعارضة العراقية والحركة الوطنية العراقية ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي ما يمكن أن يمتدحه وييـرّزه من إيجِـابيّـاتٍ ... فيه تصلح في أن تكون نموذجاً طيباً للُّجيال الَّراهنة والقادمة، خاصة وأن الراحل قد شكل في الحياة الفكرية والسياسية والثقافية العراقية والعربية ظاهرة متميزة ومدرسة فكرية وسياسية وطنية وديمقراطية عراقية وعربية في آن واحد وعبـر بحيـويـة ومقـدرة عـن فكـر الفئات الوسطى في المجتمع، ولكنه التزم في الوقت نفسه مصالح الفقراء .. والمنتجين أيضاً ودافع عنهم. ولا شك في أَن كثرة من الناس لا تزال ترى في الكثير من أفكار وممارسات الجادرجي السياسية والثقافية الديمقراطية ما يُفترض أن

إَلَى التَّأْمِيمَ فِي وقَّت مبكر جدًّا بالمِقارنة مع من رفع شعار التأميم لاحقاً، وهي المسألة التي لا يحتمل الدكتور الجلبي سماعها أبداً، والتي يبدو إنها المسألة التي دِفعت بالجلبيّ إلى تَشديد النقد حالياً ضد الجادرجي باعتباره أول من

يفِيد العراق الراهن. ويبدو أن هذا هو

الأمر الذي أرق ويؤرق صاحبنا الدكتور

ي رب ريوري كالبنا الدهلور فاضل الجلبي فبدأ بقِلب الحقائق

ووضعها على رأسها بدلاً من أن يوقفها

من حق الدكتور فاضل الجلبي أن ينتقد

برنامج الجادرجي الاقتصاديّ في دعوته

وتكرير وتصنيع النفط الخام العراقي، وكان معه في ذلك أغلب قادة الحرب للوطني اللديمقراطي وكل القاعدة الحزبية والشعبية وقوى سياسية أخرى أيضاً. كما يبدو أن الخشية بادية على المحتور الجلبي في احتمال ابتعاد المسؤولين في العراق عن الأخذ بنصيحة الجلبي التي دعا فيها إلى الأخد باتضاقيات المشاركة بالإنتاج المضرة بمصالح العراق. ويبدو ايضاً أن دعوة الجادرجي إلى سن قانون للإصلاح الزراعي يصفي بقايا العلاقات الإنتاجية شبه الأقطاعية في البلاد في حينها، إذ شارك بنفسه في وضع القانون في داره مع قادة من الحزب الوطني الديمقراطي، كما تشير إلى ذلك السيدة بلقيس شرارة في مناقشتها لمقالات وأفكار الجلبي حول الجادرجي، قد أزعجت الجلبي كثيراً، فهو الذي لا يستطيع سماع كلمة الإصلاح الزراعى، فهى تخدش أذنيه وتثير أعصابه وتستفرِّره من الأعماق، كما بدا لي ذلك واضحاً في نقاشي معه في ندوة فييّنا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. ومن حق الجلبي أن ينتقد سياسة الجادرجي، كما فعل، ولَّكن لم يكن من حقه أن يخلطَّ الأوراق بالطريقة البائسة التي حاول بها التشكيك بعراقية الجادرجي أو حتى عروبته، وهو الرجل الذي فتح حزّبه لكل العراقيات والعراقيين من مختلف القوميات، وهو الحزب الثاني بعد الحزب الشيوعي العِراقي، الذي ضمَّ إلى صفوفه العرب والكرد والكلدان والأشوريين والتركمان، كما ضم إليه أتباع جميع الأديان والمذاهب الموجودة في العراق منذّ بداية تأسيسه. ستكون هذه النقطة مدار الحوار الذي سأخوضه مع الدكتور فاضل

دعا إلى الخلاص من الشركات البترولية

لدولية وإنهاء دورها في العراق لصالح

بدء العراق بعمليات استخراج وتصدير

لجلبي في الحلقة العاشرة والأخيرة. مواقف المعارضة في فترة العهد الملكى والعهد الجمهوري الأول، ولكنه لم يتحدث عُما جرى في فترة الحكم القومي الذي دام أربع سنوات ولا عن فترة الحكّم البّعثي الثاني فِي العراق التي دامت طوال ٣٥ عاماً تقريباً. وما ورد حول هذه الفترة لا يتجاوز عدة سطور وكأن الرجل يحاول أن يهرب من ظله. لقد كتب الجلبي ما يلي: كان المبرر المعلن لاحتلال العراق، إلى

جانب التخلص من أسلحة الدمار الشامل لتى لم يعثر على أثر لها، هو إقامة نظام ديم وقراطي يحل محل نظام صدام الدكتاتوري، ويكون نموذجاً يمكن أن المحتدى به في منطقة الشرق الأوسط. وبالنسبة إلى العراقيين في المنفى، بعد كَّارِثة احتلال الكويت، والحرب التي تلتها، كانت كلمة الديموقراطية على لسان كل منهم، كأنهم يجدون في هذه الكلمة حلاً لكل مـشـاكل العـراق، مـن دون النـظـر والسؤال: هل هناك إمكان تحقيق نظام ديموقراطي في بلد مثل العراق، وفي هذه الظروف بالذات؟"

ولكن الغريب بالأمر أن النقد الذي توجه به إلى الفترة الراهنة لم يستمر طويلاً، إذ انتقل منها مباشرة إلى نقد الأستاذ كامل الجادرجي ولم يتحدث عن عهد الدكتاتور صدام حسين إلا بكلمات قليلة سنتتبعها فيما بعد. سأحاول مناقشة البعض من ية . هـذه الأفكـار بـشيء من التفصيل لما تتضمنه من خلط غير معقول للأوراق. لا بد من أن نودع

وإلى الأبيد ادعياء لو تتبعنا المقالات الولايات المتحدة بأنها كانت تريد التي كتبها الدكتور تدميس السلاح النووي في العراق أو الحليجا لوحدنا إن نشر الديمقراطية في البلاد، فهذه لم تكن النقد توحه صوب لأسباب الحقيقية وراء الحرب، بل كانت مواقف المعارضة الواجهة التي تسترت بها الإدارة الأمريكية في فترة العهد مند البداية. وقد كتبت عن ذلك قبل الملكي والعهد الحرب بأشهر كثيرة وقبل الحرب بشهر واحد أيضاً، كما الجمهوري الأوك، أُشرِت إلى ذلك في ولكنه لم يتحدث محاضرة لي في ندوة مشتركة مع سماحة عما حرى في فترة الدكتور محمد بحر العلوم والدكتور محملود عثمان الحكم القومي عقدت في لندن قبل الذي دام أربع الحرب بفترة وجيزة جداً، حيث شرحت فيها كل الأهداف التي تسعى إليها الإدارة الأمريكية. لسدج من الناس فقط من تصور أن الولايات المتحدة تريد تدمير الأسلحة

وتكتشف الوثائق

والبسرامج والمسواد

الأوليــة، إذ كــان

المتحدة قد قاموا

نسخ من البرامج إلى دول أو مواقع أخرى،

أو أنَّ الولايات المتحدة تريد نشر وتكريس

لديمقراطية، وهي المؤيدة بالمطلق للنظام

السعودي أو كل النّظم غير الديمقراطية

في العالم العربي والشرق الأوسط. ولكن

دعونا نقول ما يُلي: التقت بعض أهداف

. الإدارة الأمريكية مع بعض أهداف غالبية

قوى المعارضة العراقية التي قادت إلى

اتفاق تم بموجبه إسقاط النظام

السدكتاتوري في عام ٢٠٠٣ عبسر الحسرب

الخارجيـة. ولكن الأدارة الأمـريكيـة لم

تكتف بذلك بل قامت بتدمير الدولة

العراقية ومؤسساتها وأنتجت تداعيات

إضافية مرعبة كان بالإمكان إيضافها

والحد منها لولا الرغبة الجامحة لدى

جورج دبليو بوش في جعل العراق ساحة

للمعارك الرئيسية مع قوى القاعدة بدلاً

من الوّلايات المتحدة الأمريكية ليكون في

سنوات ولا عن فترة الحكم البعثما الثاني في العراق التي دامت طواك ٣٥ عاماً تقريباً. على الجوانب السلبية الموجودة بتدميرها، أو أن الدكتاتور قد قام بإرسال

الإيجابية لقوى المعارضة، إذ أن مثل هذا لتوجه، الذي برز في كتابات الجلبي، كما أرى، لا يخدم التعلم من التجربية بل يسيء للجميع دون أدنى مبرر ويضبب

الدرب الذي نريد السير فيه أو عليه. يثير الدكتور الجلبى نفس السؤال المهم التالى: هل يمكن بناء الديمقراطية في المحتمعات المماثلة للمجتمع العراقي؟ وقد تحاورت بشأنه مع الصديق والأخ

الضاضل الأستاذ الدكتور سيار الجميل وتناقشت طويلاً مع الأفكَّار الَّتِيَّ عَرْضَهَا حيوية في هذا الصدد. وقد التزمنا أثناء الحوار بمبدأ الاعتراف بالرأي والرأي الآخر والاحترام المتبادل، بغض النظر عنَّ مدى اتفاقنا أو اختلافنا بشان الموضوع. وقد كان جوابي الواضح عن السؤال هو: نعم، ولكن! والسؤال المشروع الذي يمكن طرحه هنا هو: لماذا نعم، ولماذا لكن؟

نعم، لأن المجتمع العراقي لا يختلف عن

موقف وموقع الهجوم خارج حدود بلاده بدلاً من مواقع الدفاع داخل بلاده. أتفق مع الدكتور فاضل الجلبي في أن الإدارة الله مريكية كرست في العراق نظاماً سياسيا طائفيا سيمزق العراق سياسيا واجتماعيا ما لم ينته منه سريعاً بالتحول السلمي صوب نظام مدني وديمقراطي يحترم مبدأ المواطنة بعيداً

الفكري والسياسي. ولا شك في أنّ العرقيات والعراقيين يتحملون اليوم مســؤوليــة النضــال مـن اجل تخليـص العراق من السياسات والممارسات الطائفية السياسية ومن المحاصصة الطائفية وكذلك من المشاريع الطائفية، إذ أنها السياسات التي يمكنها أن تدمر النسيج الوطني للشعب العراقي. نعم كان الجميع في الغربة والوطن يتحدثون عن الديمقراطية، ولكن كل

حزب من الأحزاب كان يفهمها بصيغة تختلف عن الحزب الآخر. الديمقراطية لي وليست لغيري. هكذا كان الأمر، وهكذا هو ما يحصل حالياً. كما أن قوى الإسلام السياسية اعتبرت الديمقراطية أداة للوصول إلى السلطة وليست فلسفة لها تعمل بموجبها، هذا ما صرِح به أحد قادة حــزب الــدعــوة على الأديب في نــدوة تلفزيونية نقاشية مع مجموعة من السياسيين العراقيين عبر قناة الحرة الأمريكية. ثم أن قوى أخرى اعتبرت یق مارب خاصة واغتناء غير مشروع على حساب الثروة الوطنية والدولة والمجتمع، وهو ما يواجُّهه العراق حالياً وعلى نِطآق وإسع. وأصبح العراق يمتلك عدداً كبيراً من القطط السمان المتخمة بأموال الشعب والسحت الحرام. ولكن هنــاك من كــان

كأداة وفلسفة في آن واحد من أجل إقامة الدولة المدنية الحستوريسة والديمقراطية التي تستند إلى دستور وقوانين ديمقراطية وبرلمان وحياة يتمتع الإنسان الضرد فيهآ بحريته وحقوقه . كانسان وتتمتع القوميات المختلفة بحقوقها كاملة غير منقوصة، وحيث تتمتع المسرأة بحقوقها المتساوية

مقتنعا بأهميتها

والكاملة مع الرجل. حـــــن بــــــدرس أي ساحث التجسرسة . العراقية يفترض فيه أن يعسرض الجوانب السلبية في النظم غيسر الديمقراطية والاستبدادية التي سادت في العسراق، ولكن عليه أيضاً أن يعسرض الجسوانب الإيجابية والسلبية في نضال الأحزاب .. الوطنية العراقية والشخصيات الوطنية لا أن يركز

فعلاً أو السَّسِي يفتعلها من دون أن يسنكر الجوانب

بقية المجتمعات في العالم التي مرتِ بذات المرحلة التي يمر بها العراق حالياً، حتى أوروبا المزدهرة حالياً مرت بمثل هذه المرحلة قبل أكثر من ثلاثة قرون أو بعضهإ قبل قرنين أو قرن واحد من السنين مثلاً، وبالتالي فنحن بشر كغيرنا ويمكن أن نبنى الديمقراطية في بلادنا ونتمتع بها كسوانا من البشر، وليس هناك من أسباب عن القومية والدين والمذهب والتمييز يمكن أن تحرم العراق من هذه النعمة. وكل الوثائق الدولية تؤكد وتشير إلى قدرة كل السعوب على سلوك سبيل الديمقراطية، ويعني هذا من حيث المبدأ

.. من السكان بالدين الإسلامي. هذا من جانب نعم، أما من جانب لكن، فلأن المجتمع العراقي لا يزال بعيداً عن تأمين مستلزمات بناء الديمقراطية وتكريسها، إذ أنه بحاجة ماسة إلى مجموعات متكاملة من المستلزمات الأساسية التي سيحتاج المجتمع إلى وقت طويل لإنجازها، برغم أن العراق يعيش اليوم في مرحلة تاريخية يمكنها تقصير الفترة التي قطعتها شعوب أخرى للوصول إلى مرحلة الرأسمالية والديمقراطية. إن مستلزمات بناء الديمقراطية من الناحية النظرية

تتلخص، كما أرى، في تأمين ما يلي بشكل

إمكانية السير صوب الرأسمالية والمجتمع

البرجوازي الديمقراطي لا غير. ولا

يتعارض هذا مع إيمان الغالبية العظمى

١٩٢٥ حين صدر القانون الأساسي البديمقراطي، لبوضع دستور البلاد وفق أسس ديمقراطية يمكن أن يغتني ويتطور باستمرار ومع التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع. لا شك في أن الدستور الجديد النوي أقري العراق لا يرال يحتاج إلى الكثير من الجهد لتحسينه وإزالة ازدواجية المضاهيم فيه وتخليصه من نواقص جدية يعاني منها ومن روح طائفية غير سليمة ومضرة بالمجتمع تنتشر في ثناياه وفي بعض مواده وخاصة

في ديباجته، إضافة إلى ضرورة إزالة المواقع التي تعتبر حمالة أوجه. ,٢ البدء بحل مشكلة الأرض لتأمين مستلزمات تطور سريع في الريف والزراعة العراقية وإدخال التقنيات الحديثة والعلاقات الرأسمالية في مجمل العملية

الاقتصادية في الزراعة. ,٣ البدء بعملية التنمية، ومنها الإسراع باتخاذ الإجراءات الكفيلة ببناء المؤسسات الصناعية للقطاع الخاص والمختلط والقطاع الحكومي، إضافة إلى توفير مستلزمات تسهيل دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي حيثما وجدت حاجة إلى ذلك، ثم وضع التجارة الخارجية في خدمة عملية التنمية المادية

,٣ اتخاذ كل السبل الفعالة لتحقيق التنمية البشرية إلى جانب التنمية الاقتصادية في مختلف مراحل التعليم العام والمهني والجامعي ومكافحة أمية القراءة والكتابة والأمية العلمية الحديثة

وتطوير تقنيات الاتصالات والمواصلات. , ٤ دعم ومـسانـدة نـشـوء الفئـات الاجتماعية الوسطى، سواء في مجالات الاقتصاد أو الثقافة والخدمات المختلفة، التي تعتبر من حيث المبدأ حاملة وحاضنة للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية والديمقراطية البرجوازية في المجتمع.

, ٥ الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على العالم والاستفادة القصوي من التلاقح والتضاعل مع ثقافات العالم

ر، إن صحة عودي يمكنها أن تحقق تغييراً كبيراً في البنية الاجتماعية لصالح البرجوازية الوسطى والطبقة العاملة وآلبرجوازية الصغيرة في المدينة والريف ولصالح المثقفين، وستساهم في رفع مستوى معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة وظروف العمل والقدرة على التمتع بالتعليم والثقافة، وهي أمور ضرورية لتغيير الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنوير الديني . للفرد والمجتّمع. لا شك في أن اللوحة الراهنة تبدو اليوم

قاتمة، بسبب ما يعانيه الفرد والمجتمع من طائفية سياسية وإرهاب ودور غيـر معقول للتشابك بين السياسة والدين والمؤسسات الدينية والدور الذي تؤديه قوات الاحتلال. ولكن هذه اللوحة غير ثابتة ولا دائمة، بل متحركة ومتغيرة باستمرار ودلائل الحركة والتغيير برزت طلائعها منذ الآن، وسنتلمس جوانبها

المختلفة بالضرورة وتدريجا برغم الفترة الطويلة التي سوف تستغرقها هذه العملية الموضوعية والتي ستكون مقترنة بتضحيات كبيرة اضطرت على تقديمها شعوب كثيرة أخرى. ولكن هذه العملية بحاجة إلى جهود استثنائية وتضافر نشاط القوى الديمقراطية واللبرالية

لهذا لا اتفق مع من يقول بان مجتمعاتنا

لا تتحمل الديمقراطية وهي غير مناسبة لها لأسباب تاريخية وتربوية وتقاليد اجتماعية ودينية وسيادة العلاقات الطائفية والقبلية المتخلفتين، ولكن أوافق في أن هذه العملية معقدة جداً، صعبة وطويلة حقاً وعلى المجتمع خوضها لأنها قدر العراق الذي لا بد من خوض المعركة والسير فيها بأساليب سلمية وديمقراطية. الديمقراطية ليست صبغة يمكن أن ندهن بها أجسامنا لنتحول إلى ديمقراطيين بل هي سلوك حضاري وعملية سيرورة وصيرورة ثقافية في آنّ واحد. ولهذا حين يتساءل الدكتور الجلبى: هل هناك إمكان تحقيق نظام ديموقراطي في بلد مثل العراق، وفي هذه الظروف بالنات؟" (خط التشديد من عندي، ك. حبيب)، أجيبه بـ "نعم" الإمكانية متوفرةٍ، ولكن ليس في مثل هذه النَّظروف طبعاً، إلا أن الـواجب يحتم خوضها منذ الأن وعلى جميع المستويات والمجالات. هناك حرية في العراق، ولكنها نسبية وناقصة ومحضوفة بالمخاطر الجدية. ولكن العراق لا يتمتع اليوم بحياة ديمقراطية، إذ أن الديمقراطية شيء آخر غير ما يجري اليوم في العراق. ومع ذلك فأن الديمقراطية ستبنى في

ر. من حيث العمــر والفكــر والـطــاقــة

الجلبي النص التّالي: "منذ دخول القوات الأميركية العراق، وتاسيس ما كان سمى مجلس الحكم تحت إشراف بسول بسريمسر . وتوجيهاته، ظهرت معالم زيف الفكر الديمــوقــراطــي العـراقي. تم تـوزيع عضوية المجلس على أساس طائفي بإعطاء ثلاثة عشر مقعداً للشيعة، من

تكرست البداية اللاديمقراطية في تشكيل المجلس بشكل أوضح عند تأليف الحكومة الموقتة، فتم توزيع المناصب الوزارية على أساس المحاصصة في مجلس الحكم، بعيداً من الكضاية والمهنية والجدارة. تشكلت الوزارات على أساس طائفي وعرقي: الوزارة الفلانية تكون للشيعة، وأخرى

نظام البعث ألصدامي قدٍ أوجد لدى كثرة من الناس انفصاماً في الشخصية واستعداداً لممارسة القوة والعنف والقسوة يِّ التعامل مع الآخر وتَّفاقم روح الإقصاء والانتقام، إضافة إلى تنامي النفسية والذهنية الانتهازية. لقد خُرِبَ الإنسان من الداخل بصورة منظمة ومديّدة. , ٤ البؤس والضاقة والحرمان الذي تكالب

على الناس بسبب الحروب والسياسات المغامرة والسياسات الاقتصادية السيئة للنظام والحصار الاقتصادي الدولي مما جعل كثرة من الناس مستعدة لمارسة كل شيء للوصول إلى المال والاغتناء، كما هيمن القلق والخوف من مستقبل

ه الاحتلال الذي ساهم في تكريس الطائفية السياسية في صفوف الأحزاب السياسية وسعى إلى نقلها لأوساط المجتمع، كما عمق من واقع الفساد المالي والإداري السائدين في البلاد.

,٦ ضعف القوى والأحزاب التي تتبنى الديمقراطية واللبرالية في البلاد، بغض النظر عن مدى قناعتهم بها أو ممارستهم لها في حالة وجودهم في السلطة أو حتى طبيعة العلاقات الراهنة السائدة حاليا في ما بين الأحزاب السياسية لا تتميز بالشفافية والديمقراطية والثقة المتبادلة. وهكذا هو الحال بين السلطة والمجتمع.

ولكن هل يكفينا وصف الحالة الراهنة في العراق وأو نحتاج إلى شيء آخر؟ أرى جازماً بأن وصف الحالة العراقية الراهنة، مهما كان الوصف دقيقاً وعلى أهميته، فهو غير كاف بأي حال، بل نحن بحاجة ماسنة إلى التحري الندؤوب عن حلول عملية ممكنة لهذا الواقع الراهن بأمل التحول التدريجي صوبٍ ما يفترض أن يسود العراق مستقبلاً. فالتشخيص صروري جـداً، ولكن تـشخيـص العلاج يستكمل المهمة ويضعنا على السكة

يحمل النِص السابق للدكِتور الجلبي أمراً صحيحاً وآخر ملتبساً، كما أرى، حين يتحدث عن المهنية وعن غياب هذه المهنية لدى الوزراء والسفراء في الرحلة الراهنة، ووجودها لدى غالبية وزراء وسفراء حكم البعث. يستخدم الدكتور هنّا كلّمة حقّ

يراد بها باطل! كيف؟ يو ليس كل الوزراء والسفراء العراقيين الحاليين سيئين، إذ تستوجب هذه الموضوعة بعض التدقيق، فبينهم من هو واع لمهماته ودوره ومكانته ومسؤولياته ومدرك لمخاطر المرحلة ومشكلاتها والطائفية السائدة ومخاطرها، ولكن الغالبية العظمى منهم تعبر عن فكر ملتزم بحزب معين أو كتلة معينة، بعضهم نصب على أساس قومي والبعض الآخر على أساس ديني وطائفي بعيداً عن المهنية والإمكانية الجيدة التي يفترض أن تتوفر في الوزراء أو السفراء. سأورد هنا بعض الأمثلة حول الجانبين: يتسم وزير التخطيط العراقي الراهن الدكتور علي بابان بمهنية عالية ومسؤولية ووعي وطني غير طائفي، أو أن السفير العراقي السابق في لندن الله كتور صلاح الشيخلِّي،الذي أنهى خدماته منذ فترة وجيزة، والذي سم بوعي سياسي ومهني وقدرة عالية في إدارة شؤون أي وزارة أو مؤسسة أو سفارة، كما برهن على ذلك حين كان رئيساً للجهاز المركزي للإحصاء في بغداد في سبعينيات القرن الماضي، على سبيل المثال لا الْحِصر. ولكننا نعرَّف أيضاً أنَّ هناك وزيـراً للثقافة ووزيـراً للـصحـة مـارسـا الإرهاب الطائفي والعنف في العراق ومن مواقعهم الوزارية، أو الدور الذي يمارسه السفير العراقي الراهن علاء الهاشمي الذي ولع في تجميع أتباع الدكتور إبراهيم لجعفري حوله بعيداً عن أهمية إدراك دور السفير إزاء جميع المواطنين أو يسعى لضرض جماعة معينة من تحالف معين على قيادة الجالية، وهو رجل بعيد عن وعى مسؤولياته الديلوماسية في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد. هذا جانب من المسألة، أما الجانب الثاني فإن أغلب الوزراء الذين وضعهم صدام حسين في الوزارات لم يكونوا سوى بيادق متحركة، ولكنها تتحرك بإرادة صدام حسين وكما كان يأمرها الدكتاتور، والجيد منهم أعدم، كما حصل مع الدكتور رياض حسين وزير الصحةِ الأسبق. كما أن جميع السفراء تقريباً كانوا إما أعضاء في جهاز الأمن العراقي أو المخابرات العراقية أو تابعين لسؤولين حزبيين يتصرفون بهم كما يشاؤون. وكان صدام حسين يختار بعض المهنيين ليكونوا نواباً أو وكلاء وزراء، كما يُّ حالة الدكتور فاضل الجلبي، على سبيل المثال لا الحصر، حيث كان وكيلاً سبين لوزارة النفط، أو الدكتور ثامر غضبانٍ. ولهذا فأن توصيفه غير صائب تماماً، إضافة إلى أنه لم يتحدث عن السياسات

التغيير المنشود، أي التشبث بالعمل لا يحق لي أو لغيـري مـؤاخـدة الـدكتـور فاضل الجلبي على بحثه في فترة الحكم الملكى أو العهود اللاحقة ونقده للأحزاب والقوى والشخصيات والحركة الوطنية العراقية فهذا حقه، ولكن يحق لي ولغيـري أن يـؤاخـذه علـى منهج البحث الانتقائي والتركيز على شخصية ديمقراطية عراقية متميزة في محاولة منه لإبرازها على غير حقيقتها أو تشويه مُنْ رَبُها أمام المُجتمع والشطب غير العقلاني على كل جوانبها الإيجابية. ولهذا السبب سقط الدكتور الجلبي في مطب كبير حين توجه بنقده الباشر صوب القضايا العائلية والشخصية التي، كما أرى، كشفت عن تحامل تميزت به قراءته التاريخية ونقده لفكر وسياسات كامل الجادرجي والحركة الوطنية والديمقراطية العراقية.

التى مارسها هذا النظام المناهضة

للديمقراطية وتدميره للنسيج الوطني

والاجتماعي للشعب العراقي، ولم يحاول

تقديم رؤية عقلانية لتجربة الوضع في

فترة صدام حسين ودور النضال الوطنى

الذي لم يوفق في الخلاص من الدكتاتورية

ما دفع بالقوى السياسية إلى السقوط في

يأس قاتل جعلها تتوسل بوسائل أخرى

غير معهودة وغير طبيعية لتحقيق



ومن يـرى ضـرورة التحـول بـالأتجـاه المناهض لإقامة دولة دينية وطائفية في

العراق، سواء حصل ذلك ونحنّ الدكتور الجلبى وأنا، على قيد الحياة أم بدوننا، لأننا معاأ . قطعنا شوطاً طويلاً من عمرنا ودخلنا بهذا القدر أو ذاك، مرحلة خريف العمر، والتي تبدو لنا صورة التحولات طويلة، صعبة ومعقدة، ولكنها ليست طويلة بعمر وتاريخ الشعوب وبالنسبة للشباب

والحيوية. كتب الدكتور فاضل

وعشرين مقعداً، بصفتهم طائفة الغالبية السكانية، وليس على أساس حـزبي انتخـابي. وخمـسـة مقاعد للطائفة السنية. وهكذاً تم تقسيم المجلس ضد تحقيق مجتّمع مدنى، وهو الشرط الأساس للنظام الديموقراطي. واختير الأعضاء من جانب سلطات الاحتلال، ليس على الجدارة، وإنما تعيين أشخاص عينوا أنفسهم بأنفسهم ممثلين لما يسمى الأطياف السياسية في العراق، وكأن الأمر محاصصة وتوزيع مكاسب ر المستورد . الأشخاص، لم يتم انتخابهم، حتى من جانب الأحزاب أو التكتلات التي يعودون

للسُّنَّة، وثالثة للأكراد. والأدهى من ذلكٍ، أن الوزير المعين، كممثل للشيعة مثلاً، أخذ يملي المناصب الرئيسية في الوزارة من أبناء الشيعة، وكذا الحال بالنسبة إلى السني. فانتهى الأمر بتعيين وكلاء وزارةً ومديرين عامين أقرب إلى الأمية، ومن دون أي خلفية مهنية، إنما مجرد لأنهم تابعون لكتلة معينة. وكذا الحال بالنسبة لتعيين السفراء، على أساس المحاصصة، لا على أساس المؤهلات اللازمة لتعيين السفيـر، من حيث الخبـرة والخلفيــة

للديموقراطية، وهي أقرب إلى التكالب على تُوزيع الكاسب، وتقسيم المجتمع العراقي على أساس طائِفي، تلعبِ فيه العلاَّقاتَ الشَّخصيةَ دوراً أسَّاسياً، مما يعكس تدهوراً مهنياً لم يكن موجوداً بهذه الدرجة حتى في زمن صدام، حيث الجزء الأكبر من الوزراء والسفراء كان يتمتع بمؤهلات مهنية أعلى بكثير من الوضع الحالي. إن هنذا التوزيع على أساس المحاصصة يظهر بشكل وأضح زيف شعار البديم وقراطية، الذي تتبناه هذه المجموعات، وهي واجهة المحكم في العراق، من دون أي اعتبار لمتطلبات الديموقراطية وفي مقدمها الانتماء للوطن، والمجتمع المدنى، وليس الانتماء للطائفة أو العرق. إن الخطورة الحقيقية، في عملية توزيع الحصص على أساس طائفي، هي انتشار النعرات الطَّائفيَّة، وتفكُّك ٱلْجِت العراقي على أساس طائفي، وتفكك كلّ العراق. لقد كرست الانتخابات التوزيع الطائفي والاثني، ولم تكرس الانتماء للوطن. فالعراقي الكردي صوت في الانتخابات بصفته كردياً، وليس بصفته

عراقياً، وكذلك الشيعي دخل الانتخاباتِ

البؤس والفاقة

بصفته شبعياً، والسنى امتنع عن التصويت بصفته سنياً، وليس عراقياً".

والحرمات الذي يقدم الدكتور الجلبي تكالب على الناس نصاً ممتازاً لتوصيف السوضع في العسراق. سبب الحروب ويمكن أن يضاف إليه الشيء غير القليل لاستكمال اللوحة والسياسات القاتمة التي يعيشها المغامرة العراق في المرحلة السراهنية وتعبديل والسياسات بعيض جيوانب . اللوحـة. ولكني لن الاقتصادية السيئة أتعسرض إلسي هسذا الموضوع في هده المناقشة، إذ لا بد من للنظام والحصار الإشارة إلى الفجوة الاقتصادي الدولي الواسعة والعميضة بين الأمسس واليسوم مما حمل کثرة من بسسأن وعي الضرد الناس مستعدة للديمقراطية، إذ وعى الديمقراطية لممارسة كك شيء بالأمس كان من جوانب كثيرة أكثر للوصول إلى وضــوحــاً وأكـــر استقراراً في القيم الماك والاغتناء ، كما والمعاييسر. وهسذا التقدير مرتبط هيمن القلق بعوامل جوهرية كثيرة شخص بعضها والخوف من الدكتور الجلبي ذاته، وأحاول أن أشير إلى مستقبل محمول.

* فيما يلي: ١ الردة الفكرية والسياسية والانقطاع الفكرى والسياسي للغالبية العظمي من أفراد المجتمع عن التضاعل مع العالم الخارجي وغياب كامل لعملية التنوير الديني وخُضوع الغالبية العظمى من الناس للغيبيات التي كانت بالنسبة لهم المخرج الناشئ عن الأيمان من المصائب التي عاشوا فيها طوال عهد البعث ألصَّدامي والغوص في باطن الإنسان، إضافة إلى انتشار الكثير من الخرافات وأعمال السحر والشعوذة.

أهمها بشكل مكثف

٢ التثقف الفكري والسياسي البعثي الذي تميز برؤية قومية عربية شوفينية متخلفة وعدوانية إزاء الآخر، ويفلسفة فاشية في أساليب ممارسة السلطة لسياسة، وبذهنية عسكرية تجد في القوة والعنف والقسوة والحرب وسائل مشروعة